

التمويل متناهي الصغر السبيل للقضاء على الفقر

جاء إعلان الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء عن ارتفاع معدل الفقر لمستوى 32.5%، لينذر باستمرار هذه الازمة التى تحتاج لحلول جذرية، حيث يعد المواطنين من محدودى الدخل المتضرر الاكبر من برنامج الاصلاح الاقتصادى، ولابد من إتخاذ خطوات اكثر فاعلية للقضاء على الفقر، وهو الامر الذى سيتحقق بقوة من خلال التوسع فى التمويل متناهى الصغر.

وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت بنسبة 4.7%، مقارنة ببحث 2015 لتصل إلى 32.5%، وفقاً لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2017- 2018، مقابل 27.8%، وفقاً لبحث الدخل والإنفاق لعام 2015.

وأظهر البحث أن محافظات الوجه القبلي تتعدى خط الفقر القومي، وخط الفقر الكلي يشير إلى الحد الأدنى من الدخل الذي لا يمكن للفرد تلبية احتياجاته الأساسية إذا لم يحصل عليه، ويختلف تقدير خط الفقر من منطقة لأخرى داخل مصر، نتيجة اختلاف تكلفة المعيشة.

وحدد الجهاز خط الفقر عند مستوى 8827 جنيهاً في السنة، وهو ما يعادل نحو 735.5 جنيه شهرياً، وفقاً لنتائج بحث الدخل والإنفاق لعام 2017-2018.

ولقد فطن البنك المركزى لهذا الامر مبكراً، لذلك قام فى منتصف عام 2017، بإطلاق مبادرة للتمويل متناهى الصغر، وسمح للبنوك بتمويل الجمعيات الاهلية ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعائد 5% للوصول لأكبر عدد ممكن من العملاء من محدودى الدخل ومستحقين التمويل بما يكفل لهم حياة أفضل ويوفر شبكة الحماية المجتمعية التى تمثل جزء لايتجزأ من منظومة الاصلاح الاقتصادى.

ولقد قامت البنوك بدور ملموس فى منح التمويل اللازم لهذا القطاع حيث بلغت إجمالى المحفظة الائتمانية للتمويل متناهى الصغر نحو 21.2 مليار جنيه فى نهاية الربع الثانى من 2019، محققة نمواً بواقع 36.3% مقارنة بنهاية الربع الثانى من 2018، وبلغ عدد المستفيدين 3.3 مليون عميل بمعدل نمو 14.1% مقارنة بنتائج نهاية الربع الثانى من عام 2018.

ولقد قامت الحكومة من خلال وزارة التضامن الاجتماعى بدعم محدودى الدخل من خلال برنامج تكافل وكرامة، كما تسعى الوزارة لدعم الفئات الاكثر احتياجاً من خلال المبادرة التى دعا لها الرئيس عبد الفتاح السيسى حياة كريمة.

ولكن رغم كل هذه الجهود نجد أن معدل الفقر قد ارتفع وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وهو الامر الذي يستلزم العمل على دعم المواطنين، وتقديم تمويل مناسب لهم لمساعدتهم في إقامة مشروعات تدر عائد وانتاج، وفي نفس الوقت تحقق لهم مستوى معيشة أدمى بما يسهم في القضاء على الفقر.

وفي رأى أن هناك خطوة مهمة أقدمت الهيئة العامة للرقابة المالية عليها تمثلت في إجراء سلسلة من اللقاءات للإستماع لوجهات نظر ممثلي الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمؤسسات المالية بشأن مقترح - الهيئة - بتعديل قانون التمويل متناهي الصغر رقم (141) والصادر في عام 2014 ليتناسب مع التطورات التي كشف عنها التطبيق الفعلي للقانون عبر السنوات الأربع الماضية من الحاجة لزيادة قيمة التمويل الذي يجوز منحه للعملاء ، و إتاحة سقف جديد من التمويل لفئة أخرى وبما ييسر على الجمعيات والمؤسسات الأهلية مزاولة نشاط التمويل في ضوء ما شهده الاقتصاد المصرى من متغيرات .

وتعد هذه التعديلات فرصة لوضع تنظيم قانوني متكامل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن جانب كبير منه يتم عبر آليات غير رسمية وممارسات عرفية تفتقد للاسس القانونية بما يضيع على الاقتصاد القومي مزايا الكفاءة والعدالة والاستقرار في المعاملات التمويلية في هذا المجال رغم تمثيله لأكثر من 80% من هيكل الاقتصاد المصري، إضافة إلى تمثيله لأكثر من 99% من منشآت القطاع الخاص الزراعي في مصر.

وفي رأى انه ينبغي الاسراع في اصدار هذه التعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر وذلك مع إضافة التعديلات والمقترحات المقدمة من قبل شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات الاهلية، مع ضرورة وجود توافق في التعريفات المقترحة لمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصيف المشروعات متناهية الصغر في هذه التعديلات وفي مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقدم للبرلمان من قبل جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق التنمية الاقتصادية ويساهم في القضاء على البطالة وتمكين الاسر الاكثر احتياجاً والقضاء على الفقر.